الأوقاف الصوفية في القدس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ((دراسة وثائقية))

د.محمد علي محمد عفين

المستخلص

بعد انتشار الطرائق الصوفية وازدياد أتباعها في مناطق مختلفة من البلاد العربية ولاسيما في مدينة القدس خلال السيطرة العثمانية، حيث إن الدولة العثمانية رعت تلك الشريحة وقدمت لها العديد من الخدمات والمساعدات العينية والمالية، كما وضحته العديد من الوثائق العثمانية بعد ان ازدهرت قبل ذلك لفترات طويلة خصوصا في عهد الأيوبيين والمماليك ،فضلا عن ذلك فقد أوقف لهذه الطرائق أوقافاً لخدمة تلك الطرائق والتابعين لها من الفقراء والمحتاجين وكانت تلك الأوقاف مختلفة من حيث النوع والعدد.

أوقف للصوفية العديد من الأوقاف وكانت إيراداتها تصرف لتغطية النفقات المصروفة للفقراء والمحتاجين، وتقديم المساعدات وكانت تلك الأوقاف عبارة عن بساتين ومنازل وطواحين وحمامات ودكاكين ،إذ أوقفت من قبل العديد من الشخصيات الرسمية كالسلاطين العثمانيين وكذلك من أشخاص أرادوا تسخير تلك الأملاك لأعمال الخير ولبناء التكايا وترميمها وسد الاحتياجات التي تحتاجها التكايا والزوايا الصوفية .

أوضحت العديد من الحجج الوقفية من سجلات المحكمة الشرعية التي بموجها أوقفت تلك الأوقاف خصوصا في مدينة القدس ،معلومات وفيرة لتلك الأوقاف إضافة انها بيّنت أحقية المسلمين التاريخية لمدينة القدس الشريف والأهمية الأساسية للدور الذي قام به الوقف الصوفي وتقديمه الخدمات للفقراء والمحتاجين، واستثمار عائدات تلك الأوقاف من الأموال وإضافتها لجانب الأوقاف الصوفية الموقوفة لتقديم العون والمساعدة لمن كان بحاجة للمساعدة في ذلك الوقت وبالتالي ساهمت في ديمومة عمل الأوقاف الصوفية لفترات طويلة .

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين : المبحث الأول تناول الوقف لغة واصطلاحا والوقف في الإسلام، كذلك تناول الأوقاف في العهد العثماني. المبحث الثاني تطرق إلى أهم المؤسسات الوقفية العائدة للصوفية في مدينة القدس.

المقدمة:

ارتبطت دراسة الأوقاف الصوفية في الولايات العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالأرشيف العثماني لما يحتويه من وثائق مهمة عن هذهِ الأوقاف في تلك الولايات علماً أن الأرشيف العثماني يحتوي على ما يقارب (٢٠٠) مليون وثيقة، تحتوي في اثنائها كماً هائلاً من المعلومات القيّمة الخاصة بهذهِ الولايات ولاسيما أن الدولة العثمانية سيطرت على البلاد العربية لمدة تجاوزت أربعة قرون، فضلاً عن السناجق غير العربية مثل النمسا والمجر وبعض مناطق روسيا.

ومن الجدير بالذكر أن الأرشيف العثماني يحتوي بأقسامه اليوم على معلومات وفيرة تخص ما يقرب من (٤٤) دولة مستقلة من الشرق الأوسط وأوربا الشرقية، اذ يوجد الملايين من تلك الوثائق التي تعطي معلومات قيّمة يمكن من خلالها أن تستند الدراسات التاريخية إلى الوثائق والمستندات التي تكوّن الدعامة الأساسية في رفد الدراسات التاريخية، وبما أن موضوع البحث هذا عن جزء مهم في تاريخ إحدى الألوية التي كانت تابعة لبلاد الشام ألا وهي مدينة القدس، ولطول الفترة الزمنية واتساع رقعة المنطقة فقد حددت مدينة القدس بهذهِ الدراسة لإعطاء دراسة توثيقية عن الأوقاف الإسلامية ولاسيما التي كانت تابعة للطرائق الصوفية المنتشرة في مدينة القدس وضواحيها ولفترات طويلة، مع إعطاء بعض الإشارات للأملاك الصوفية التي كانت منتشرة في ولاية الشام، والتي قدمت الكثيرمن الوثائق العثمانية غير المنشورة والسجلات الخاصة بالمحاكم الشرعية المعلومات التي غطت هذهِ الدراسة، كما أنها بينت عائدية تلك الأملاك إلى بعض الطرائق الصوفية التي كانت تقدم الخدمات وكافة المستلزمات للفقراء والمحتاجين، حيث دونت تلك الحجج الوقفية في

فترات مختلفة يعود بعضها إلى فترة حكم المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، إلا إنها جدد تدوينها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر والفترات اللاحقة الأخرى.

وضّحت بعض من الوثائق والحجج الوقفية العثمانية إلى مكانة تلك الطرائق الصوفية والتي كان لها نصيب من الدراسات التاريخية بمختلف اللغات.. ومن واجبات تلك الطرائق هي تقديم الخدمات للمحتاجين، إضافة إلى تقديمها الطعام والملابس وتقديم الدروس التعليمية وتربية الأجيال على وفق المنهج الإسلامي بتربية صحيحة وكانت تعتمد على تمويل نفقاتها على ما وقف من أملاك وقفية وما يقدمه الأشخاص من أملاكٍ لإيقافها وحبسها لصالح الطرائق الصوفية وصرف إيراداتها على المستحقين وفق تنظيم دقيق دون إرباك أو تلاعب، و كانت واردات تلك الأوقاف تصرف على النفقات التي تقدم من قبل الزوايا والتكايا المنتشرة في مدينة القدس، إضافة لذلك كانت الدولة العثمانية قد رعت تلك المرافق الحيوية من خلال تقديم المساعدات المالية لأصحاب تلك الطرائق وترميم وتوسيع الأوقاف التابعة لتلك الطرائق وصرف الأموال والمساعدات العينية وتقديمها لمن يحتاجها.

قدمت الوثائق العثمانية والحجج الوقفية غير المنشورة الخاصة بالأملاك الوقفية ولاسيما في مدينة القدس معلومات وفيرة وغنية إضافة إلى أنها أكدت تلك الوثائق على أحقية المسلمين التاريخية لمدينة القدس الشريف والأهمية الأساسية للدور الذي قام به الوقف الصوفي وتقديمه الخدمات للفقراء والمحتاجين إضافة إلى استثمار عائدات الأملاك الوقفية في شراء المنازل والدكاكين والمزارع وإيقافها إلى جانب الأوقاف الصوفية الموقوفة لتقديم العون والمساعدة إلى الفقراء والمحتاجين في مدينة القدس في مفاصل الحياة كافة.

المبحث الأول

الوقف لغةً واصطلاحاً:

الوقف لغةً معناه الحبس والمنع وجمعهُ وقوف، ويُعد الوقف شكلاً من أشكال الإنفاق التي خص بها الشارع الحنيف للقيام بها تقرباً إلى الله تعالى من حيث الإنفاق في وجوه البر والخير[١]، واصطلاحاً هو حبس العين عند تمليكها لأحد من الناس والتصدق بنفقتها على الفقراء، وهذا يدل على أنه نوع من أنواع الصدقات الجارية الطوعية التي لا تخضع للإكراه أو الإجبار فهو فعل خير ثوابه عند الله تعالى[٢].

الواقف: هو الذي انشا الوقف ولابد أن تتوافر فيه شروط عدة أهمها أن يكون من أهل الخير والاحسان وبالغاً حراً وغير مصاب بعقوقٍ عقلي أو مصاباً بمرضٍ مميت، أو فيه شيء من العته والخرف[٣].

الوقف في الإسلام:

تشير الدراسات التاريخية أن الإسلام عرف الوقف منذ عهده الأول، وكان أول وقف خيري في الإسلام هو الذي وقفه الرسول محمد ﷺ عند قدومه مهاجراً إلى

(١) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب،ج٩، دار صادر، (بيروت: ١٩٥٦)، ص٣٥٩؛ عبد الحميد الكتاني، نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتيب الإدارية، ج١، دار الكتاب العربي، (بيروت: د.ت)، ص٤٠١؛ محمد بن الحسين الأزدي ابن دريد، جمهرة اللغة،ج٣ ، دار صادر، (بيروت: د.ت)، ص١٥٦؛ للتفاصيل ينظر: منهل إسماعيل حسين العلي بك، تاريخ الخدمات الوقفية في الموصل ١٨٣٤-١٩١٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد: ٢٠٠٥).

(٢) شمس الدين السرخسي، المبسوط، مطبعة السعادة، (القاهرة: ١٩٠٦)، ص٢٧؛ للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق، ج١،(بغداد: ١٩٥٣)، ص١١٠ ؛ لعلي بك، المصدر السابق، ص١٤.

(٣) حسن رضا، أحكام الأوقاف، مطبعة الفيض الأهلية، (بغداد: ١٩٣٨)، ص١٨-٢٤؛ ينظر: العلي بك، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

المدينة المنورة قبل أن يدخلها اذ بنى مسجد قباء ثم أقام المسجد النبوي الذي بناهُ في السنة الأولى للهجرة، فقد وقف الرسول محمد ﷺ لأعمال الخير والبر البساتين السبعة التي أوصى بها أحد الأشخاص والمدعو (مخيريق) وهو من أحبار يهود ، وله أموال كثيرة وبساتين ، وعندما هاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة ، أتى إليه مخيريق اليهودي فأسلم وحسن إسلامه ، و هناك من المصادر تشير إلى إيقاف بعض من الأملاك لأعمال الخير كالآبار والبساتين وغيرها التي كان يشجع عليها الرسول محمد ﷺ[١]. وأمر بأن لا تباع ولا تورّث ولا توهب لأي شخص، وكان يتصدق بريعها على الفقراء والمحتاجين والمساكين وابن السبيل والمجاهدين وغيرهم وبعد ذلك تتابعت أوقاف الخلفاء والصحابة مثل أوقاف الخليفة عثمان بن عفان ﷺ وأوقاف الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ اذ اقتدى هذان الخليفتان بالرسول محمد ﷺ، وبعد ذلك ازدادت الأملاك الوقفية بين المسلمين استجابة للحديث النبوي الشريف ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية وعلمٌ ينتفع به وولدٌ صالح يدّعو له)). لذلك فسر بعض العلماء المسلمين بأن الصدقة الجارية هي الوقف،إذ تشير الدراسات بأن المسلمين في بداية تأسيس الدولة الإسلامية وقفوا العديد من الأوقاف طلباً لمرضاة الله تعالى في الآخرة[٢].

بعد فتح الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ بلاد الشام عام ١٥هـ/ ٦٣٦م[٣]، ورد في بعض المصادر أن الزهد كان منتشراً في مدينة القدس ،اذ قدم إليها أعداد كبيرة

(١) حسان حلاّق، "دراسة وتحقيق وتقديم"، أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، (بيروت: ١٩٨٥)، ص١٣-١٤.

(٢) صحيح مسلم تحت الرقم ١٦٣١؛ ينظر: صحيح البخاري، الأدب المفرد تحت الرقم ٣٨؛ حلاّق، المصدر السابق، ص١٤.

(٣) أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، راجعه وعلق عليه رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، (بيروت: ١٩٧٨)، ص ص١٢٢، ١٢٥.

من الزهّاد للتعبد والاعتكاف وكانت حركة التصوف قد ازدهرت بشكل ملحوظ لاسيما في القرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد) والتي كانت البداية الأساسية لظهور الصوفية بشكل منتظم في مدينة القدس، واستمر ذلك التنظيم حتى دخل القرن الثامن للهجرة (الرابع عشر للميلاد) الذي يُعد عصر انتعاش وانتظام الطرائق الصوفية اذ بُنيت أكثر من نصف الزوايا والتكايا وأوقفت لها الأملاك الوقفية[١].

استمرت فيما بعد عمليات الوقف من المسلمين وأصبح لها نظم ومؤسسات خاصة ترعى تلك الأوقاف وتدير شؤونها، لاسيما في عهد الأيوبيين **١١٧١م-١٢٥٠م** والمماليك **١٢٥٠م-١٥١٧م** الذين أولوا عنايةً واهتماماً كبيرين بالطرائق الصوفية وشيوخها، ووقفوا لها الأملاك وتقديم الأموال لبناء الزوايا وترميمها بعد أن كثرت تلك الطرائق وأصبحت تجمعات كبيرة انضوت تحت لواء الشيخ واصبحت المدن مأوى لأصحاب الطرائق الصوفية والتابعين لها وكانت مدينة القدس واحدة من تلك المدن التي احتوت رجال الطرائق الصوفية وأصبح لها من الزوايا والتكايا التي أخذت تدار ويصرف لها الأموال من أملاكها الموقوفة إضافة إلى الأموال المقدمة من حكام المماليك[٢].

أصبح للطرائق الصوفية وشيوخها مكانة كبيرة لدى الأمراء الزنكيين (١١٢٧-١١٧٤م) لاسيما في عهد نور الدين زنكي[*] في بلاد الشام والتي أشار إليها بعض الرّحالة في كتاباتهم الذين زاروا المنطقة و بيّنوا الحالة التي كان عليها رجال الصوفية

(١) أمين سعيد أبو ليل، مخطوطات التصوف في فلسطين دراسة ببليوغرافية، مكتبة المنار، (الأردن: ١٩٨٨)، ص٩-١٠.

(٢) ايرمارفين لابيدوس، مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة: سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، (دمشق: ١٩٨٥)، ص١٧١-١٧٢؛ للتفاصيل ينظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المملوكي في مصر والشام، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة: ١٩٩٤).

(*) هو أبو القاسم محمود بن عماد الدين زنكي ابن آق سنقر المولود عام ١١١٧م والملقب بالملك العادل ذو النورين وقد حكم حلب ومن ثم سيطر على دمشق عام ١١٥٤م وبعدها سيطر على باقي مدن بلاد الشام. شمس الدين ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت: ١٩٦٨)، ص٤٠٩-٤١٠؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محب الدين العمروي، دار الفكر، (بيروت: ١٩٩٧)، ج٤، ص٥٣١.

وما ملكوهُ من مكانة لدى الزنكيين وما وجدهُ الرحالة أمثال أبي الحسن محمد الكناني الأندلسي المعروف بابن جبير الذي يؤكد على ما كانت عليه تلك الطرائق من مكانة مرموقة. إذ يقول "أما الرباطات التي يسمونها الخوانق فهي قصور قد تفنن برسمها الصوفية وزخرفوها بأيديهم وهي عامرة على أحسن منظر". وهذا يدل على أن هناك أموالاً كانت تصرف على تلك الزوايا و كانت تأتي عن طريق الإيرادات التي تجمع من الأملاك الوقفية التابعة للصوفية ،وهذا ما أيدته الحجج الوقفية التي تؤكد وقف الأملاك لصالح الزوايا الصوفية وتخصيص الأموال الكافية لها(١).

استمر دعم الصوفية على المستوى الرسمي والشعبي والدليل على ذلك لاسيما في عهد نور الدين زنكي الذي أولى رعاية واهتماماً بالصوفية وفرض احترامهم من الجميع، وتوفير ما يحتاجون إليه إلى جانب ما هو متوفر من أملاك وقفية عائدة للصوفية، وكانوا يستثمرون إيراداتها لتوفير أفضل الخدمات في الزوايا والتي بدورها تقدم الخدمات لمن يلجأ إليها، إلى جانب كونها مكانًا للعبادة ولتعليم الدروس الدينية(٢).

(١) أبو الحسن محمد بن أحمد الكناني ابن جبير، والمعروف اعتبار الناسك في ذكر الآثار والمناسك، وضع حواشيه وعلّق عليه إبراهيم شمس الدين،ج٤، دار الكتب العلمية، (بيروت: ٢٠٠٣)، ص٢٢١؛ إبراهيم بن محمد المقريني، الحياة العلمية في العهد الزنكي، دار النهضة، (بيروت: ٢٠٠٣)، ص١٣٥؛ إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك ١٢٥٠-١٥١٣م، مطبعة الجامعة الأردنية، (عمان: ١٩٩٨)، ص١٤٨-١٤٩؛ للتفاصيل ينظر: أبو الحسن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ابن الأثير، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية في الموصل، تحقيق: عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، (القاهرة: ١٩٠٩م)، ص١٧١؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، الجامعة الأردنية، (عمان: ١٩٧٤)، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٢) علي محمد الصلابي، عصر الدولة الزنكية ونجاح المشروع الإسلامي، مكتبة الإيمان، (القاهرة: (القاهرة: ٢٠٠٦)، ص٢٦٣-٢٦٤.

كانت العلاقة الحسنة قد استمرت بعد نور الدين لاسيما في عهد صلاح الدين الأيوبي ٥٣٢-٥٨٩هـ/ ١١٣٧-١١٩٣م(*) الذي استمر على نهج من سبقه بعلاقته الطيبة مع الصوفية الذين كان يعتمد عليهم بحملاته العسكرية التي تجسدت بتوفير الخدمات لهم، إضافة إلى تشجيع الأهالي على إيقاف الأملاك لصالح الصوفية لتساعدها في توفير الخدمات للفقراء والمحتاجين(١).

ثانياً: بدء المماليك منذ السنوات الأولى لحكم السلطان برقوق (٧٨٤-٨٠١هـ/ ١٣٨٢-١٣٩٨م) يشجعون على انتشار الخوانق والزوايا والمدارس والدعوة إلى التعليم الديني ودمجه مع المدارس الأكاديمية، ويذكر بأن السلطان برقوق كان له وقف يسمى (وقفية السلطان برقوق) والتي استمرت من ١٣٨٦ إلى ١٣٩٥، ويذكر أن أتباع الصوفية كانت تصرف لهم أجور في اثناء وجودهم في حلقات الذكر اليومية وكانت

(*) هو يوسف بن أيوب بن شادي ولد في مدينة تكريت العراقية عام ١١٣٧م وهو من أصول كردية وأصبح ملكاً وهو في العشرين من عمره وهزم الصليبيين في معارك كثيرة وقد حرر بيت المقدس في معركة حطين عام ١١٨٧م وكان للصوفية دور بارز في المعركة توفي عام ١١٩٣م. هاملتون أ. ر. جب، صلاح الدين الأيوبي دراسات في التاريخ الإسلامي، تحرير: يسوف ايبش، بيان للنشر والتوزيع، (بيروت: ١٩٩٦)، ص١١٧-١٢٥؛ ابن الأثير، المصدر السابق، ج٩، ص١٧٦-١٧٩. ينظر: حسن الأمين، صلاح الدين الأيوبي بين العباسيين والفاطميين والصليبيين، دار الجديد، (بيروت: ١٩٩٦).

(١) شاكر مصطفى، فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي، الموسوعة الفلسطينية، ج٢، (بيروت: ١٩٩٠)، ص ٤١٠ ؛ محمد حسين محاسنة وآخرون، تاريخ مدينة القدس، مكتبة الفلاح، (الكويت: ٢٠٠٣)، ص١٨٧، رياض صالح علي حشيش، الحركة الصوفية في بلاد الشام خلال الحروب الصليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب الجامعة الإسلامية، (غزة: ٢٠٠٥)، ص٧٤ .

تقدم لهم عن طريق الإيرادات التي تجمع من واردات الأملاك الصوفية الموقوفة لصالح الطرائق الصوفية في ذلك الوقت(١).

كان الدعم المتواصل للطرائق الصوفية شجعها على الاستمرار في أداء مهامها وأصبحت في القرن الحادي عشر للهجرة القرن السادس عشر للميلاد ما يقارب (٧٠) طريقة صوفية وأصبحت المنطقة المحيطة بالقدس الشريف ذات غالبية من أتباع الطرائق الصوفية، وبذلك فإن حركة التصوف في مدينة القدس كان لها تأثير مهم وأصبحت القدس في عهد المماليك تضم الزوايا التابعة للصوفية، إذ وقفت لها أملاكً مختلفة كالدكاكين والبساتين والحمامات والدور والمعاصير والطواحين والمطاعم والمدارس والمساجد والمكتبات وغيرها من الأوقاف الأخرى، حيث أن الأوقاف لم تحدد بنوع محدد بل اختلفت أنواعها، فالقادرية مثلاً كانت لها أوقاف على شكل حمامات ودكاكين ومطاعم لإطعام الفقراء وكذلك بساتين للزيتون(٢).

استمرت العلاقة الطيبة بين رجال الطرائق الصوفية والمماليك وكانت مبنية على الاحترام المتبادل، وثمرة تلك العلاقة الطيبة ازدهرت الطرائق الصوفية بشكل أكثر مما كانت عليه في وقت سابق، واتسعت رقعتها في خارج بلاد الشام ومصر وبلاد المغرب وغيرها من المناطق الأخرى، وأخذ النفوذ الصوفي يستمر وينتظم بحيث أصبح أحد التيارات المهمة في المجتمع الشامي وله المكانة المهمة وأصبحت له أوقاف وأملاك تعود للطرائق الصوفية(٣).

---

(١) مجير الدين عبد الرحمن بن محمد الحنبلي، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج٢، مكتبة المحتسب، (عمان: ١٩٧٣)، ص١٨٥-٢٢٥؛ أبو ليل، المصدر السابق، ص١٠.

(٢) عبد الله حنا، تحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام ١٥١٦-١٩٣٩م، جامعة دمشق، كلية الآداب، (دمشق: ١٩٨٢)، ص٥١٦.

(٣) عاشور، المصدر السابق، ص٣٤٩.

ومن الجدير بالذكر أن بعض المصادر ذكرت أنه لشدة إقبال العلماء على بيت المقدس أوقفت الأملاك الوقفية على مختلف أنواعها من قبل الأشخاص وذلك خدمة للعلم وطلابه، وكان من الذين سخّروا أنفسهم وأموالهم (شعيب بن الحسن الأندلسي) المتوفى ١١٩٧م والمكنى بأبي مدين، اذ أوقف الأملاك لخدمة الزوايا والتكايا الذي أكدته الحجج الوقفية التي كانت مدونة باسمه وباسم زاويته التي كانت عامرة آنذاك وهو عبارة عن أشجار الكروم ومزارع للحنطة والشعير، ويعد أبو مدين من علماء الحديث وكان صوفياً معروفاً وتتلمذ على يده اثنان من كبار الصوفية ومؤسسيها هما (الشيخ عبد القادر الكيلاني والشيخ محي الدين بن العربي) [١]. وتقع زاويتهُ في حارة المغاربة جنوبي بركة خان بالقرب من قنطرة أم البنات، وقد رممت عام ١٨٥٣م[٢]، كما أوقفت لها قرية تسمى قرية (عين كارم) وتقع على بعد ٧كم غرب مدينة القدس حيث أوقف هذهِ القرية بما تحتويه من أشجار للرمان وعيون للماء وأشجار للزيتون والتين والبلوط[٣].

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس الشريف المرقم ٢٢٩ والمؤرخ في ١٣٢٠م، ص٢٦٥؛ الحنبلي، المصدر السابق، ص٣٩٦-٣٩٧؛ للتفاصيل ينظر: الحجج الوقفية المرقمة في سجلات المحكمة الشرعيةللقدس السريف: سجل المحكمة المرقم ٢٢٢ والمؤرخ في ١٧٢٨م، ص٦٦؛ سجل المحكمة المرقم ٢١٨ والمؤرخ في ١٧٥٢م، ص٢٨٧؛ سجل المحكمة المرقم ٣٢٥ والمؤرخ في ١٧٤٥م، ص٣١٨؛ سجل المحكمة المرقم ٩٢٦ والمؤرخ في ١٣٠١م.

(٢) عبد الهادي التازي، أوقاف المغاربة في القدس، (الرباط: ١٩٨١)، ص٤١-٤٥.

(٣) خمار قسطنين، أسماء الأماكن والمواقع والمعالم الطبيعية والبشرية والجغرافية المعروفة في فلسطين حتى العام ١٩٤٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: ١٩٨٠)، ص١٧١. ينظر: الملحق رقم (١) الخاص بالوثائق.

الأوقاف الصوفية في العهد العثماني:

بعد أن سيطر العثمانيون على بلاد الشام عقب انتصارهم على المماليك في آب عام ١٥١٦م في معركة مرج دابق[١]، أخذت الدولة العثمانية تهتم بأمور الولايات العربية التي أصبحت تحت سيطرتها، ومن بينها الأوقاف الصوفية التي كان لها نصيب من الاهتمام اللائق بعد أن بدء إقبال المسلمين يتزايد في الولايات العربية كافة وبمختلف الأوقاف، فقد حافظت الدولة العثمانية على النظام الذي كان سائداً والذي ورثته عن الدول الإسلامية التي سبقتها في حكم المناطق التي خضعت لسيطرتها، وقد جرت العادة على تدوين الأراضي الموقوفة والأملاك كلاًعلى حدة وتحرريها في دفاتر التحرير وسجلات المحاكم الشرعية خصوصاً دفاتر أملاك الخاصة بالأوقاف الإسلامية في مدينة القدس الشريف، ومن بينها الأوقاف الصوفية والمحفوظة حالياً في دائرة الأرشيف العثماني في استانبول، ومن بين تلك السجلات الدفتر المرقم (٥٢٢) وهو دفتر تحرير الطابو، والذي يُبين عدد المباني الوقفية العائدة لأوقاف القدس والبالغة (٩٠) وقفاً[٢].

(١) ابن إياس، "نهاية المماليك ودخول العثمانيين إلى الشام" الرؤية المصرية، تقديم: خيري الذهبي، ج٢، منشورات وزارة الثقافة السورية، (دمشق: ٢٠٠٨)، ص٣٤٢؛ مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول IRCICA) ، البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواسط القرن العاشر للهجرة السادس عشر للميلاد ، مج١، ترجمة وإعداد، فاضل بيات ، (استانبول: ٢٠١١)، ص٥٣-٥٦.

(٢) محمد ابشرلي ومحمد داؤد التميمي "تحقيق وتقديم"، أوقاف أملاك المسلمين في فلسطين في ألوية غزة، القدس الشريف، صفد، نابلس، عجلون، حسب الدفتر المرقم (٥٢٢) من دفاتر التحرير العثمانية المدونة في القرن العاشر الهجري، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول، (استانبول: ١٩٨٢)، ص٦-١٢.

وفيما يتعلق بإدارة الوقف في العهد العثماني فقد أشرف (المتولي) (*) على إدارة الأوقاف الأهلية وغالباً ما يكون متولي الوقف الأهلي هو الواقف نفسه أو أكبر أبنائه من بعده، وقد وضحت المصادر عن الأوقاف التي كانت قد أوقفها السلاطين العثمانيون وبعض ولاّة الشام وبعض المحسنين للإنفاق على الجوانب الخيرية وكانت عبارة عن عقارات أو أراضٍ زراعية موقوفة اذ كان في لواء الشام (٢٩٨) وقفاً وقفها السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) وبعض ولاّة دمشق أمثال (لالا مصطفى) والي الشام ١٥٦٣-١٥٦٩م وسنان باشا ١٥٨٦-١٥٨٨ وغيرهم من الولاّة وقد كان للصوفية نصيب من تلك الأوقاف وقد أوقف الأهالي في الشام بعض أملاكهم لصالح المساجد والمدارس والزوايا، وبدأت تنظم تلك الأوقاف، وأصبح لها سجل خاص بها وكانت الأوقاف الصوفية من بينها، حيث كان يذكر فيها اسم الواقف وتاريخ الوقت ونوع الموقوف وجهة الوقف، وهذا ما أكدته دفاتر الطابو التي تتضمن أوقاف ألوية الشام وصفد وطرابلس واملاكها ، كما يذكر أنه هناك الكثير من الخانات والدكاكين والحمامات والقرى والمزارع في مدينة القدس والجهات المحيطة بها إضافة إلى غزة وصيدا وبيروت وطرابلس الشام، وكانت إيرادات تلك الأوقاف توزع على الفقراء(١).

يذكر ان البعض من طبقات المجتمع الفقيرة تعاني من الظروف الاقتصادية الصعبة وبدون دعم إلا من الطرائق الصوفية التي تقدم العون والمساعدة لتلك الطبقات وتوفير ما يحتاجون إليه من طعام وملابس وغيرها، والذي وضّحتهُ الوثائق العثمانية والمراسلات التي ترسل إلى السلطات العثمانية من رجال الطرائق الصوفية

(*) هو الشخص الذي أنيطت به الولاية على الوقف للقيام بمصالحه من إدارة مستغلاته وتحصيل أجوره وغلاله وصرف ما جُمعَ منها وتوزيعها وفق الشريعة، محمد شفيق العاني، أحكام الأوقاف، (بغداد: ١٩٦٠)، ص٦٣.

(١) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٦٩)، ص٣٤٥-٣٤٦؛ هند فتال، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس بروس، (بيروت: ١٩٨٨)، ص٧٥.

يطلبون المساعدات المالية لتقديم العون وتوفير الخدمات للفقراء والمحتاجين، وكانت الدولة العثمانية تلبي تلك الطلبات بدافع كسب تلك الشرائح وجعلها موالية لسياسية الدولة العثمانية[١].

حرصت الدولة العثمانية على تنظيم إدارة الأملاك الصوفية و كانت رائدة في الإصلاح الوقفي عندما خصصت بعض موظفي الدولة للإشراف على كيفية إنفاق الأموال الموقوفة على المساجد والزوايا والمدارس والمستشفيات، و تركت الحكومة العثمانية في الوقت نفسه الأوقاف الذرية في عهدة القيمين عليها[٢]. وهناك ثمة ظاهرة بدأت تشوب الأوقاف بصورة عامة ألا وهي ظاهرة الفساد في إدارة الأوقاف ما دفع الدولة العثمانية أن تعيد النظر في إدارة شؤون الأملاك الوقفية بعد أن تفشت تلك الظاهرة وأصبحت الفوضى تعم إدارة الأوقاف لاسيما في نهاية القرن الثامن عشر للميلاد، اذ أصدرت قوانين عدة بهدف تنظيم إدارة الأوقاف لإصلاح تلك الإدارات التي بدء النظاّر[*] في إهمال سلطتهم وأخذ مديرو الأوقاف باختلاس الأموال دون خشية أي حساب من أي جهة ولاسيما أن خلفاءهم كانوا يرون الصمت هو السبيل

(1) Başbakanlik Osmanli Arşivi (B.O.A.) A.AMD. Do.84. Gö28. Ta. 1274(1857); B.O.A. MKT. Do.89. Gö.57. Ta.1263(1846); B.O.A. MKT. NZD. Do.232. Gö55. Ta.1283(1866);

إبراهيم ماركوس، الشرق الأوسط عشية الحداثة، حلب في القرن الثامن عشر، ترجمة: هيثم حمام، (حلب: ٢٠٠٩)، ص١٠٩-١١٠.

(٢) حلاّق، المصدر السابق، ص١٩.

(*) ناضر الاوقاف: وجمعها نظّار تعد هذه الوظيفة من الوظائف عالية الشأن في الدولة العربية الاسلامية، وصاحبه تناط به مهمة النظر في اوقاف المؤسسات الخيرية المختلفة سواء كانت دينية او ثقافية أو صحية، وكان الخلفاء هم الذين يعينون الناظر على الاوقاف. عصام صلاح الدين علي البياتي ، الوقف في ايالات العراق خلال العهد العثماني الاول ، مركزالبحوث والدراسات الاسلامية ،(بغداد،٢٠١٢)،ص٢٥؛ للتفاصيل ينظر: رغيد كمر مجيد الخالدي، الوقف والخدمات العامة في العراق في العصر العباسي ١٣٢هـ-٦٥٦هـ٧٤٩م-١٢٥٨م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ،جامعة بغداد،(بغداد،٢٠٠٤)،ص٦١-٦٢.

الوحيد للبقاء في مناصبهم والسير بنفس الطريق الذي سلكوهُ مدراء الأوقاف[١]، لذلك أصدرت الدولة العثمانية عددا من الأنظمة التي كانت ترمي من ورائها إعادة تنظيم وإدارة الأوقاف ومن بين تلك الأنظمة:

١- نظام توزيع الوظائف وصورة إدارة العمائر، وكان الهدف منه تنظيم مرتبات العاملين في الأوقاف وكيفية إدارة التكايا.

٢- نظام إدارة الأوقاف في الولايات: اذ أصدر السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) خطاً همايونياً عام ١٨٦٣م يتعلق بإدارة الأوقاف في الولايات يتضمن تسعة فصول صيغت في ستة وخمسين بنداً.

٣- نظام توجيه الأوقاف و صدر هذا النظام عام ١٨٧٠م وبموجبه يتم تعيين الأشخاص الذين يحق لهم الإشراف على الأوقاف.

٤- نظام معاملات أوقاف المستغلات والذي صدر عام ١٨٧٠م ويتضمن خمسة فصول ضمن خمساً وثلاثين مادة والذي يؤكد بيان أنواع الأوقاف وحقوق التصرف بها وبموجبه قسمت الأوقاف إلى قسمين:

ا- الأوقاف المضبوطة: وهي الأوقاف التي تكون إدارتها مضبوطة وتدار مصالحها كافة من خزينة الأوقاف.

ب- الأوقاف غير المضبوطة: وهي الأوقاف التي تدار من متوليها مع احتفاظ ديوان الأوقاف النظارة عليها[٢].

(١) عوض، المصدر السابق، ص٢٤٧-٢٥٠؛ حلاّق، المصدر السابق، ص١٩.

(٢)خليل علي مراد، دفاتر الطابو مصدر لتاريخ البصرة الاقتصادي في مطلع العهد العثماني مع إشارة خاصة لملكية الأراضي، مجلة المؤرخ العربي، العدد(٣٩)، (المغرب: ١٩٨٩)، ص٦٥- ٦٧؛ محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار بيروت، (بيروت: ١٩٩٥)، ص٦٠٨؛ عوض، المصدر السابق، ص٢٤٧-٢٥١.

من الجدير بالذكر أن الأوقاف الصوفية كانت إلى جانب المدارس والمستشفيات من الأوقاف المضبوطة وان إدارة ديوان الأوقاف تقوم باحتساب جميع ما تحتاج إليه من نفقات وفق تنظيم دقيق في كافة الولايات التابعة للدولة العثمانية(١).

لم يقتصر الاهتمام العثماني بالأوقاف في مدينة القدس وبلاد الشام بل أنه كانت هناك عدة أنظمة قد صدرت لتنظيم شؤون الأوقاف في مصر، إضافة إلى الاهتمام الملحوظ في بلاد الشام والقدس من خلال إصدار الأوامر بالتحقيق في المسائل المتعلقة بالتجاوز على الأوقاف الصوفية في ولاية الشام ،وهذا يدل على اهتمام العثمانيين منذ البداية بالحفاظ على الأوقاف الصوفية في بلاد الشام لاسيما في مدينة القدس(٢).

(١) عوض، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٢) ينظر: البلاد العربية في الوثائق العثمانية، المصدر السابق، مج١، ص١٧٠-٢٠٠؛ مج٢، ص١٥٦-١٨٠.

المبحث الثاني

أهم المؤسسات الوقفية العائدة للصوفية في مدينة القدس

لم تقتصر الأوقاف الصوفية على نوع واحد بل اشتملت على عدد من الأوقاف كالدكاكين والمزارع والحمامات، والذي أكدته الحجج الوقفية والوثائق وأثبتت عائدية تلك الأوقاف للطرائق الصوفية الموجودة في القدس وبعض ألوية الشام[١].

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبسبب حدوث متغيرات اقتصادية عدة في المجتمع الشامي ولاسيما في فلسطين وبعض ألوية الشام بسبب السياسة المركزية للدولة العثمانية نجد أنه رغم وجود بعض الأزمات الاقتصادية في الجانب الإقطاعي لاسيما أن السمة الغالبة في المجتمع الفلسطيني هي انه كان إقطاعياً بسبب وجود عوامل إقطاعية وزعماء إقطاعيين مسيطرين على الأملاك والجانب الاقتصادي في مناطق متفرقة مثل القدس والجليل وجبل القدس وجبل الخليل وصفد وغيرها ،فلم ترد أي إشارة بخصوص الأوقاف الصوفية في تلك المناطق والسيطرة عليها أو على إدارتها من قبل تلك العوائل الإقطاعية[٢]، والذي يدل على أن الأوقاف الصوفية في تلك الحقبة كانت تندرج ضمن الأوقاف المضبوطة[٣].

عملت الدولة العثمانية دائماً على مساعدة الطرائق الصوفية وجعلها مكتفية ذاتياً من خلال توفير الاحتياجات الخاصة بها لاسيما في الزوايا وكذلك دعم الأوقاف وتشجيع الأهالي والقائمين عليها لتوفير ما هو مهم وداعم لتلك الشريحة، فقد وضحت الوثائق العثمانية دعم الحكومة العثمانية واسنادها للطرائق الصوفية وإدامة أوقافها

(1) B.O.A A. MKT. MHM. Do.13. Gö.77. Ta. 1256(1840); B.O.A. A.MKT. MHM. Do.128. Gö.40. Ta 1274(1857); B.O.A A.MKT. NZD. Do.24. Gö.54. Ta. 1267(1850); B.O.A A.MKT. Do.242. Gö.23. Ta 1268(1851).

(٢) الكسندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢م دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة: كامل جميل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، (عمان: ١٩٨٨م)، ص٢٠٧-٢١٧.

(٣) عوض، المصدر السابق، ص٢٥٠.

واستثمار إيراداتها[١]، والدليل على ذلك ما ورد في بعض المصادر حول مكانة الخانات التابعة للزوايا الصوفية التي كانت عامرة في فلسطين ولاسيما في غزة التي كانت تعد مركزاً وقاعدة مهمة للتجارة بالخانات التي كانت عامرة آنذاك وهي دلالة واضحة على مكانة غزة التجارية وكانت من بين تلك الخانات (خان زاوية الهنود) التابع لزاوية الهنود[٢].

قبل التطرق إلى أهم الأوقاف الصوفية في القدس لابد من الإشارة إلى أول من وقف للصوفية في مدينة القدس ويعد أكبر مؤسسة خيرية في فلسطين طوال العهد العثماني ألا وهي وقف (خاصكي سلطان)[*] وبحسب حجة الوقف المرقمة (١٠٣) والمؤرخة في عام ١٥٥٢م حيث بنيت تلك المؤسسة عام ١٥٥٣م من بقايا أحجار ما تهدم من المدرسة الأشرفية التي دمرت في زلزال عام ١٥٤٦م وتسمى تلك المؤسسة

(1) B.O.A.A. MKT. DV. Do.29. Gö.28. Ta. 1266(1849); B.O.A. MKT. Do.15. Gö.96. Ta. 1256(1848); B.O.A. ŞD. Do.166. Gö.5. Ta. 1299(1877); B.O.A E.V.d. Do.85. Gö.15. Ta. 1297(1880); B.O.A. BEO. Do.1787. Gö. 133308. Ta.1296(1879).

(٢) شولش، المصدر السابق، ص١٩٨.

(*) خاصكي سلطان: زوجة السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦م والتي تزوجها بعد أن كانت جارية عنده في البلاط وهي روسية الأصل وتسمى روكسلانة أي الضاحكة أو المحبوبة وقد أطلق عليها اسم (خرّم) وتعني المبتهج والفرحان، وتزوجها عام ١٥٣٠م وتوفيت عام ١٥٥٨م وهي مدفونة في جامع السليمانية في استانبول، ومن الجدير بالذكر أن الخاصكية عند العثمانيين تعني من حاشية السلطان المقربين، ويذكر أن السلطان سليمان قد حبس (أوقف) بعد وفاة زوجته (روكسلانة) عام ١٨٥٩م أوقافاً إضافية ضماناً لاستمرارها.

Orhan. M. Bayrak, Istanbul'da Gömülü Meşhur Adam-lar, Turhan Kitaevi, (Istanbul: 2002), P.188;

أمين خوري، رفيق العثماني هو قاموس يحتوي على نيف واثنتي عشر ألف كلمة تركية وفارسية مترجمة إلى اللغة العربية، مطبعة الآداب، (بيروت: ١٨٩٤م)، ص١١٩، ١٢٢ ؛ كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، (عمان: ١٩٨١م)، ص٣٦١-٣٦٢؛ رائف نجم وآخرون، كنوز القدس، (بيروت: ١٩٨٤م)، ص٣٦٤-٣٦٦. ينظر: الملحق رقم (١).

(بدار السبت) وتتألف من خان ومسجد ومطبخ وخمسة وخمسين غرفة وساحة كبيرة إضافة إلى العقارات التي امتدت في أراضي القدس وغزة والرملة وبيت لحم[١].

وفيما يلي أهم المؤسسات الوقفية الصوفية في مدينة القدس حسب ما جاء في الحجج الوقفية المؤشرة إزاء كل منها وبحسب تواريخ تدوينها:

١- حجة وقف زاوية المغاربة: الواقف عمر المجرد المغربي المالكي في مدينة القدس والمدفون في مقبرة حوش البسطامية، الموقوف ثلاث دور تقع في حارة المغاربة، وحجة الوقف لصالح زاوية المغاربة[٢].

٢- حجة وقف فاطمة بنت محمد: الواقف السيدة فاطمة بنت محمد بن علي المغربية، الموقوف، دار تقع في حارة المغاربة، جهة الوقف لفقراء زاوية المغاربة[٣].

٣- حجة وقف الأمير منجك: الواقف الأمير سيف الدين منجك اليوسفي الناصري والموقوف المدرسة المنجكية الكائنة غرب المسجد الأقصى، وجهة الوقف الزاوية الأدهمية وزاوية شرفات[٤].

---

(١) كامل العسلي، تكية خاصكي سلطان، مجلة القدس الشريف، العدد (٢٢)، (القدس: ١٩٨٧)، ص٦٢-٦٧؛ كامل العسلي، من التراث الإسلامي في بيت المقدس، المدرسة الأشرفية، مجلة أمانة القدس، العدد (٢٥)، (عمان: ١٩٨٧)، ص٣٦-٣٨؛ طقوش، المصدر السابق، ص٦٠٧. ينظر: الملحق رقم (١).

(٢) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٢٩) والمؤرخ في ١٧٢٩م، ص٢٥٣؛ ينظر: الملحق رقم (١).

(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٣٦) والمؤرخ في ١٧٣١م، ص٣٣٦.

(٤) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٤٥) والمؤرخ في ١٤٨٢م وأعيد تدوينه عام ١٧٣٤م تحت الرقم ٣٢٦. ينظر الملحق رقم (١).

٤- حجة وقف الخانقاه الباسطية: الواقف القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل، الموقوف قرى وعقارات مختلفة جهة الوقف الخانقاه الباسطية(١).

٥- حجة وقف المدرسة الجوهرية: الواقف صفي الدين جوهر، الموقوف حصص في قرى مختلفة، حجة الوقف خانقاه زاوية الحديد بالقدس الشريف وتوزع لأتباع الصوفية يومياً طعام بالإضافة إلى مرتب شهري(٢).

٦- حجة وقف أبو سيفين: الواقف ناصر الدين محمد ناصر: الموقوف ثلاثة بيوت متلاصقة، جهة الوقف فقراء الزاوية القلندرية(٣).

٧- حجة وقف الأمير قاسم أمير لواء صفد ونابلس، الموقوف ستة منازل ومزرعة وقصر تقع في أرض البقعة الواقعة غربي القدس، جهات الوقف أتباع الزاوية الخلوتية(٤).

٨- وقف محمد جلبي النقاش: الواقف محمد جلبي النقاش، الموقوف دار تقع في حارة باب الحديد بالقرب من محلة وادي الطواحين، جهة الوقف قراء القرآن الكريم في زاوية الصلاحية(٥).

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم ٣٢٤ والمؤرخ في ١٧٣٩م، ص١٠.

(٢) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٦٦) والمؤرخ في ١٧٣٩م، ص١٣.

(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٧) والمؤرخ في ١٤٥٤م، وأعيد تدوينه عام ١٧٤١م، ص١٨١-١٨٥.

(٤) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٣٩) والمؤرخ في ١٥٣٢م وأعيد تدوينه عام ١٧٥٦م، ص٥١٦-٥١٧.

(٥) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم ١٣ والمؤرخ في١٥٤٠م وأعيد تدوينه عام ١٧٥٩م، ص١٤٢-١٤٣.

٩- وقف الأمير بيرام جاويش: الواقف الأمير بيرام جاويش، الموقوف مزرعة ومنزل ومبلغ من المال، جهة الوقف الزاوية اليونسية في مدينة القدس(١).

١٠-بعض الأوقاف التي وقفت في عهد العثمانيين لاسيما في عهد السلطان سليمان القانوني وهي على شكل قنوات للماء إضافة إلى الحمامات والسبل والآبار وشبكات المياه وهي بالقرب من بيت لحم في القدس والتي وقفت لخدمة الفقراء والمحتاجين في مدينة القدس(٢).

١١-حجة وقف الدرويش محمد بن صدفة الخلوتي: الواقف محمد بن صدفة الخلوتي، الموقوف مزرعة في أرض الصلاحية في القدس، جهة الوقف الفقراء والمحتاجون من أهالي القدس(٣).

١٢-حجة وقف زاوية النبي داؤد: الواقف السلطان سليمان القانوني، الموقوف قرب وبعض الدور وبساتين ومقام النبي داؤد عليه السلام، جهة الوقف أتباع الزاوية من الفقراء والمحتاجين(٤).

---

(١) سجل المحكمة الشرعية المرقم (١٣) في ١٥٤٤م وأعيد تدوينه عام ١٧٦٠م، ص١٤٤.

(٢) محمد هاشم غوشة، العمارة العثمانية في القدس، جامعة النجاح، (نابلس: ١٩٩٨)، ص٤٤؛ ينظر: سجلات المحاكم الشرعية للقدس المرقمة: (١٢) و(٢٣٢١) و(٢٦) و(١٦) و(٣٣) و(٩٧١) و(٣٣) و(١٨٤) تاريخ تدوينها عام ١٥٤٢م؛ عارف العارف، مع التاريخ، مياه القدس، مجلة الفجر، العدد (١٦-١٨)، (عمّان: ١٩٦٠)، ص١٧.

(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢) والمؤرخ ١٥٤٨م وأعيد تدوينه عام ١٧٦٢م، ص٣٧٨.

(٤) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (١٦٥) والمؤرخ في ١٥٦٠م وأعيد تدوينه عام ١٧٨٩م، ص١٢٦.

١٣-حجة وقف مسجد باب الساهرة: الواقف رابعة خاتون الاستانبولية الموقوف دار جهة الوقف إلى مسجد زاوية الهنود(١).

١٤-حجة وقف أبو سيفين خداوردي غازي: الواقف الأمير خداوردي بك أمير القدس الموقوف مبلغ من المال (يعادل ٥٠٠) قرشاً(*) فضياً، جهات الوقف الزاوية المولوية في القدس(٢).

١٥-حجة وقف الخلوة الزيركية: الواقف زيرك أغا وهو أحد القادة في مدينة القدس، الموقوف مبلغ من المال يعادل (٤٠٠) قرشاً، جهة الوقف الزاوية الزيركية الواقعة في ساحة المجسد الأقصى(٣).

١٦-حجة وقف عثمان بك الصوفي: الواقف عثمان بك الصوفي وكان رئيس البوابين للصدر الأعظم إبراهيم باشا، الموقوف ثلاثة مزارع واقعة في البقعة التي تقع خارج القدس كذلك قصر ودار للسكن في حارة الغوانمة، إضافة إلى بعض

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٤٨) والمؤرخ في ١٥٦٥م وأعيد تدوينه عام ١٧٩٢م، ص١٩٦.

(*) القرش كلمة مأخوذة من الأصل اللاتيني (grossus) وكانت تطلق على انواع من الدنانير (denarus)، ويذكر ان القرش صك لأول مرة في الدولة العثمانية عام ١٦٨٨م، غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥هـ-١٣٣٣هـ١٨٣٩م-١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل-كلية الآداب، (الموصل،١٩٨٩)، ص١٥٨-١٦٥، ينظر: ثريا فاروقي، واخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة قاسم عبدة قاسم، ج٢، دار المدار، (بيروت ،٢٠٠٧)، ص٧٤٠-٧٥٥.

(٦) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٦٦) والمؤرخ ١٥٨٦م وأعيد تدوينه عام ١٨٠٢م، ص٥٥١-٥٥٢.

(٧) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٧٨) والمؤرخ في ١٥٩٧م، ص٣٩٧ وأعيد تدوينه عام ١٧٩٧م.

الأواني النحاسية، جهة الوقف لصالح الزاوية النقشبندية المقامة في حارة الغوانمة في مدينة القدس(١).

١٧-حجة وقف محمد باشا أبو الفول: الواقف السيد محمد باشا أبو الفول: الموقوف معصرة وطاحونة بالقرب من حارة رأس القصيلة، جهة الوقف لصالح أتباع الطريقة المولوية في الزاوية المولوية في القدس(٢).

١٨-حجة وقف محمد باشا قباد، الواقف السيد محمد باشا أبو الفول، الموقوف مبلغ من المال يعادل (١٠٠٠) قرشٍ فضيٍّ، جهات الوقف الزاوية القادرية في حارة الغوانمة في مدينة القدس(٣).

١٩-حجة وقف محمد أفندي بن إبراهيم: الواقف السيد محمد أفندي بن إبراهيم والموقوف مبلغ من المال (٤٤٠) قرشاً، جهات الوقف لصالح الزاوية المولوية وتوزيعها على الفقراء المقيمين في الزاوية الكائنة في حارة السعدية في مدينة القدس(٤).

٢٠-حجة وقف السيد مصطفى أفندي بن أبي الوفا العلمي: الواقف السيد مصطفى أفندي، الموقوف مصحف شريف وعدد من المكتب وأواني نحاسية عدد (٢٠) و(٦) قدور نحاسية، جهة الوقف الخانقاه الصلاحية(٥).

---

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (١٠٧) المؤرخ في ١٦٢٣م وأعيد تدوينه عام ١٨٠١م، ص١١٧-١١٩.

(٢) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (١٠٧) والمؤرخ في ١٦٢٣م، ص٣٠٢.

(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (١٣١) والمؤرخ ١٦٣٣، وأعيد تدوينه عام ١٨٠٤م، ص٢٣٢-٢٣٦.

(٤) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (١٢٧) والمؤرخ في ١٦٣٨م وأعيد تدوينه عام ١٨١٢م، ص٦٠٦.

(٥) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٠٢) والمؤرخ في ١٧٠٠م، ص٣٧٥.

٢١-حجة وقف الشيخ جود الله أفندي، الواقف الشيخ جود الله، الموقوف دار تقع في حارة النصارى وأرض تقع بالقرب من حمام البطرك جهات الوقف لصالح الخانقاه الصلاحية[١].

٢٢-حجة وقف الحاج عثمان بن الحاج أحمد الصوفي، الواقف السيد الحاج أحمد الصوفي، الموقوف دار تقع في حارة باب العمود ودكان تقع ملاصقة للدار، جهة الوقف للزاوية السعدية في القدس الشريف بالقرب من قبة الصخرة[٢].

٢٣-حجة وقف آمنة خاتون: الواقف السيدة آمنة خاتون، الموقوف، دكان حلاقة إضافة إلى دكان بالقرب من حمام البطرك، جهة الوقف لصالح الخانقاه الصلاحية في مدينة القدس[٣].

٢٤-حجة وقف آمنة خاتون: الواقف السيدة آمنة خاتون، الموقوف دكان صغير تقع في حارة النصارى بمدينة القدس، جهة الوقف لصالح الخانقاه الصلاحية[٤].

٢٥-حجة وقف السيد عبد السلام المغربي: الواقف السيد عبد السلام المغربي، الموقوف دار تقع في حارة المغاربة، جهة الوقف لصالح زاوية أبو مدين في مدينة القدس[٥].

٢٦-حجة وقف عبد الرحمن أفندي، الواقف السيد عبد الرحمن أفندي الموقوف دار تقع في حارة الظاهرية مع دكان في حارة الشاذوران في مدينة القدس[٦].

---

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢١٣) والمؤرخ في ١٧١٨م وأعيد تدوينه عام ١٨١٤م، ص٥١.

(٢) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢١٨) والمؤرخ في ١٧٢٥م، ص١٥٦.

(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢١٧) والمؤرخ في ١٧٢٥م، ص١٥٤.

(٤) سجل المحكم الشريعة للقدس المرقم (٢١٨) والمؤرخ في ١٧٢٥م، ص٣٤٤.

(٥) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٢٢) والمؤرخ في عام ١٧٢٨م أعيد تدوينه عام ١٨١٦م، ص٦٦.

(٦) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٢٩) والمؤرخ في ١٧٣٧م، ص٥٢.

٢٧-حجة وقف عبد الله أغا بن الحاج محمد المقري: الواقف السيد عبد الله أغا، الموقوف داران تقعان في حارة الشر، جهة الوقف لصالح زاوية أبي مدين[١].

٢٨-حجة وقف محمد بن الحاج عبد الله أغا باش أغا: الواقف محمد بن عبد الله، الموقوف دار تقع في حارة الشرق، جهة الوقف لصالح زاوية أبي مدين[٢].

٢٩-حجة وقف الشيخ فيض الله أفندي المعلمي: الواقف الشيخ فيض الله الموقوف ٦ دكاكين في حارة النصارى، جهة الوقف لصالح الزاوية السعدية في جبل الزيتون وتوزع ريعها على فقراء المسلمين[٣].

٣٠-حجة وقف محمد بن الحاج تاج الدين، الواقف السيد محمد بن الحاج تاج الدين، الموقوف دار تقع في حارة باب القطانين ودار في حارة الشرف وقرن وداران في حارة القلعة في مدينة القدس جهة الوقف لصالح زاوية ومسجد النبي داؤد[٤].

٣١-حجة وقف الحاج بشير المغربي: الواقف الشيخ بشير المغربي، الموقوف دار تقع في حارة المغاربة ودار تقع في حارة خط داؤد، جهة الوقف لصالح زاوية الشيخ أبي مدين[٥].

٣٢-حجة وقف السيدة خديجة بنت الحاج محمد أغا الخوجة: الواقف السيدة خديجة، الموقوف دار تقع في حارة باب العمود، جهة الوقف لصالح زاوية المغاربة وزاوية أبي مدين الغوث في مدينة القدس[٦].

---

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٣٥) والمؤرخ في ١٧٤٥م، ص٣١٨.

(٢) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢١٨) والمؤرخ في ١٧٥٣م، ص٤٨٧.

(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٤٠٣) والمؤرخ في ١٧٥٣م، ص٣٧٦.

(٤) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٤١) والمؤرخ في ١٧٥٧م، ص١٤٧-١٤٨.

(٥) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٤٤) والمؤرخ في ١٧٦١م وأعيد تدوينه عام ١٨٢٠م، ص١٦٧.

(٦) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٥٤) والمؤرخ في ١٧٦٧م، ص٢٢٥-٢٢٧.

٣٣-حجة وقف أسعد بك: الواقف السيد أسعد بك الموقوف دار تقع في حارة باب الحديد مع مصحف شريف، جهة الوقف لصالح الزاوية القادرية في مدينة القدس(١).

٣٤-حجة وقف السيد شمس الدين أفندي بن سعودي العلمي: الواقف السيد شمس الدين أفندي، الموقوف إسطبل للخيول في حارة النصارى ودار وفرن يقعان في حارة النصارى كذلك بعض الموقوفات في عسقلان وبعض المناطق في القدس(٢).

٣٥-حجة وقف السيد محمد كمال الدين أفندي، الواقف السيد محمد كمال الدين أفندي، الموقوف دار تقع خارج مدينة القدس، جهة الوقف لصالح زاوية النبي داؤد(٣).

٣٦-حجة وقف السيد محمد كمال الدين أفندي: الواقف السيد محمد كمال الدين أفندي، الموقوف قطعة أرض تقع خارج مدينة القدس بالقرب من باب النبي داؤد، جهة الوقف لصالح زاوية النبي داؤد(٤).

٣٧-حجة وقف السيد محمد كمال الدين أفندي، الواقف السيد محمد كمال الدين أفندي، الموقوف أرض خارج مدينة القدس ودار تقع في حارة السعدية، جهة الوقف لصالح زاوية النبي داؤد(٥).

---

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٩٠) والمؤرخ في ١٨١٥م، ص١-٢.

(٢) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٣٣٠) والمؤرخ في ١٨٤٥م أعيد تدوينه عام ١٨٢٥م، ص١٢٧-١٢٨.

(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٣٧٨) والمؤرخ في ١٨٨٨م، ص١٧٣.

(٤) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (١٧٦) والمؤرخ في ١٨٨٨م، ص١٧٦.

(٥) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (١٧٦) والمؤرخ في ١٨٨٨م، ص١٧٦.

٣٨-حجة وقف السيد حسن أفندي، الواقف السيد حسن أفندي، الموقوف دار كبيرة تقع بالقرب من زاوية النبي داؤد، جهة الوقف لصالح زاوية النبي داؤد[١].

٣٩-حجة وقف السيد محمد الغانمي، الواقف السيد محمد الغانمي، الموقوف دار بحارة باب الحطة، جهة الوقف لصالح زاوية الهنود[٢].

٤٠-حجة وقف الشيخ محمد المولوي: الواقف الدرويش الشيخ محمد بن الشيخ حسين المولوي شيخ الزاوية المولوية في القدس، الموقوف دار صغيرة مع مزرعة خارج حارة السعدية، جهة الوقف لصالح الزاوية المولوية في القدس[٣].

الخاتمة

يُعد نظام الوقف في الإسلام نموذج للعلاقات في المجالات كافة حيث يمتزج فيه الجانب الديني والاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى الفقه والتاريخ والقانون ويُبين ما ترك لنا السابقون من مواثيق وقوانين على وفق الشرع الحنيف حيث وضحّ الوقف الإسلامي لفترات طويلة في تاريخ أمتنا الإسلامية دورهُ الخيري الذي قدّمهُ في جوانب الحياة المختلفة لاسيما في جانب التعليم وطلابهُ ناهيك عن دوره الديني والاجتماعي والاقتصادي كما بيّن دور المساجد والكتاتيب والمدارس الدينية في أداء خدماتها بفضل ما كان يصرف عليها أو بالأحرى يوقف لأجلها من أملاكٍ وما إلى ذلك والتي ساهمت في ديمومة عمل قطاع الأوقاف الصوفية لفترات طويلة.

كما بيّنت الأوقاف أحقية المسلمين القانونية لمكان يُعدّ من الأماكن المقدسة لدى المسلمين ألا وهي مدينة القدس الشريف التي تعاني إلى يومنا هذا من عمليات عدوانية لتغيير طبيعتها الديموغرافية بل وصل الحال إلى تغيير معالم بيت المقدس ومعاملات الكيان الصهيوني إنشاء خنادق تحت بيت المقدس الشريف. ويطول

(١) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٣٩٧) والمؤرخ في ١٨٩٢م، ص١٦٦.
(٢) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٤٠٢) والمؤرخ في ١٨٩٤م، ص٤٤-٤٥.
(٣) سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم(٣٢٩) والمؤرخ في ١٨٤٦م، ص١٣٩.

الحديث عن ذلك إلا أن الأوقاف الصوفية قدمت العديد من الخدمات للأهالي في المجالات كافة وأصبحت لها أنظمة وقوانين تنظم شؤونها وإدارتها وفق القوانين والأنظمة الوقفية التي أصدرت ولاسيما في عهد الدولة العثمانية ورغم المحاولات العديدة من قبل العديد من الدول الاستعمارية للحد من شأن مؤسسة الأوقاف وبتفرعاتها كافة ، إلا أن الدعوات والاهتمام بتلك المؤسسة والتي ساعدت للدراسة والبحث العلمي وبلغاتٍ عديدة حاولت أن تقدم العديد من المعلومات الغنية فيما يتعلق بهذهِ المؤسسة الوقفية ومن خلال هذهِ الدراسة هي محاولة لإلقاء الضوء على الأوقاف الصوفية وعلى الأوقاف التي وقفت بحسب حجج الوقف الشرعية المدونة في سجلات المحكمة الشرعية للقدس الشريف لفترات مختلفة والتي وقفها أصحابها لفترات مختلفة مبتدئة منذ المماليك وحتى نهاية عهد الدولة العثمانية حيث حاولت هذهِ الدراسة تقديم بعض المعلومات في الصفحات المقدمة والمتعلقة بالأوقاف الصوفية.

الملحق رقم (١)

نماذج من الحجج الوقفية

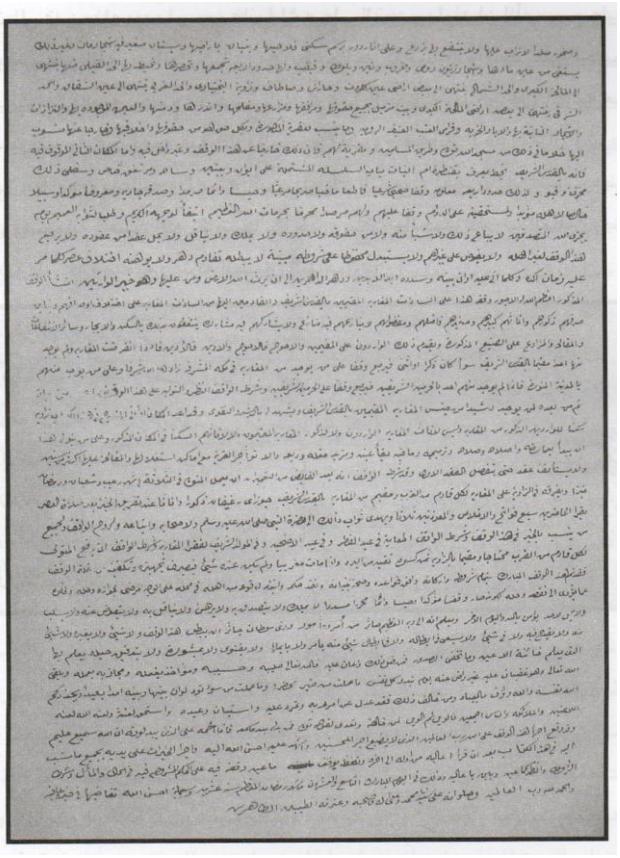

حجة وقف أبو مدين الغوث الحفيد في سنة ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م

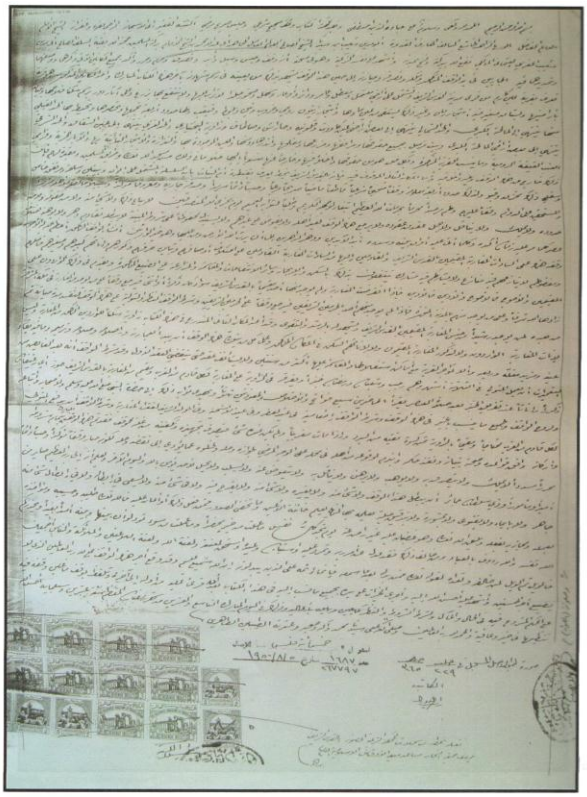

حجة وقف أبي مدين الغوث الحفيد[١]

(١) سجل المحكمة الشرعية المرقم (٧٠٣) والمؤرخ في ١٣٢٠م وأعيد تدوينه في عام ١٨٣٢م.

نقش تذكاري مثبت على الواجهة الشرقية لزاوية المغاربة(١)

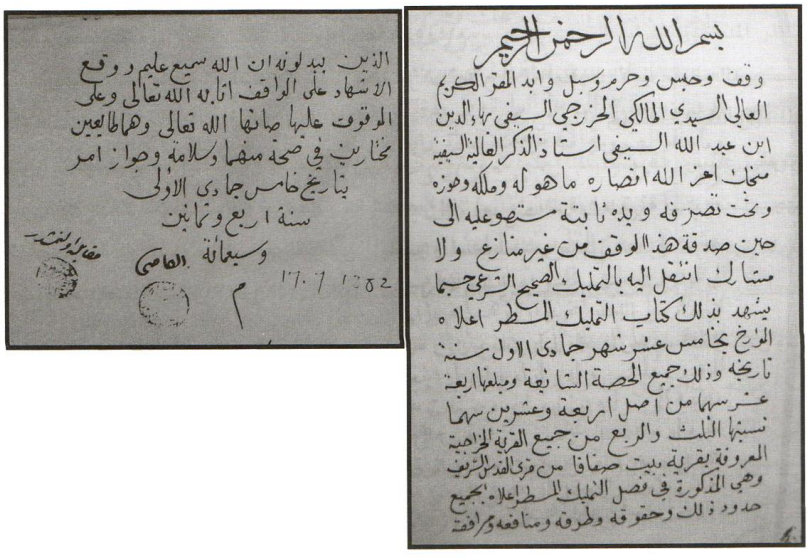

بسم الله الرحمن الرحيم

وقف وحبس وحرم وسبل وابد المقر الكريم العالي السيدي المالكي الخرجي السيفي بهاء الدين ابن عبد الله السيفي استاذ الذكر الغالية السيفية سخاك اعز الله انصاره ما هو له وملكه وهوزه وتحت تصرفه ويده ثابتة مستوعليه الى حين صدقة هذا الوقف من غير منازع ولا مشارك انتقل اليه بالتمليك الصحيح الشرعي جميعا يشهد بذلك كتاب التمليك المسطر اعلاه المؤرخ بخامس عشر شهر جمادى الاول سنة تاريخه وذلك جميع الحصة الشائعة وسبعة اربعة عشر سهما من اصل اربعة وعشرين سهما نسبتها الثلث والربع من جميع القرية المواجهة المعروفة بقرية ببيت صفافا من قرى القدس الشريف وهي المذكورة في فصل التمليك المسطر اعلاه بجميع حدود ذلك وحقوقه وطرقه ومنافعه ومرافقه

الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ووقع الاشهاد على الواقف انا به الله تعالى وعلى الموقوف عليها صانها الله تعالى وهما طايعين مخايرين في صحة منهما وسلامة وجواز امر بتاريخ خامس جمادى الاولى سنة اربع وثمانين وسبعمائة العاصي

حجة وقف الأمير منجك(١)

(١) سجل المحكمة الشرعية المرقم (٢٢٩) والمؤرخ في ١٧٢٩م.

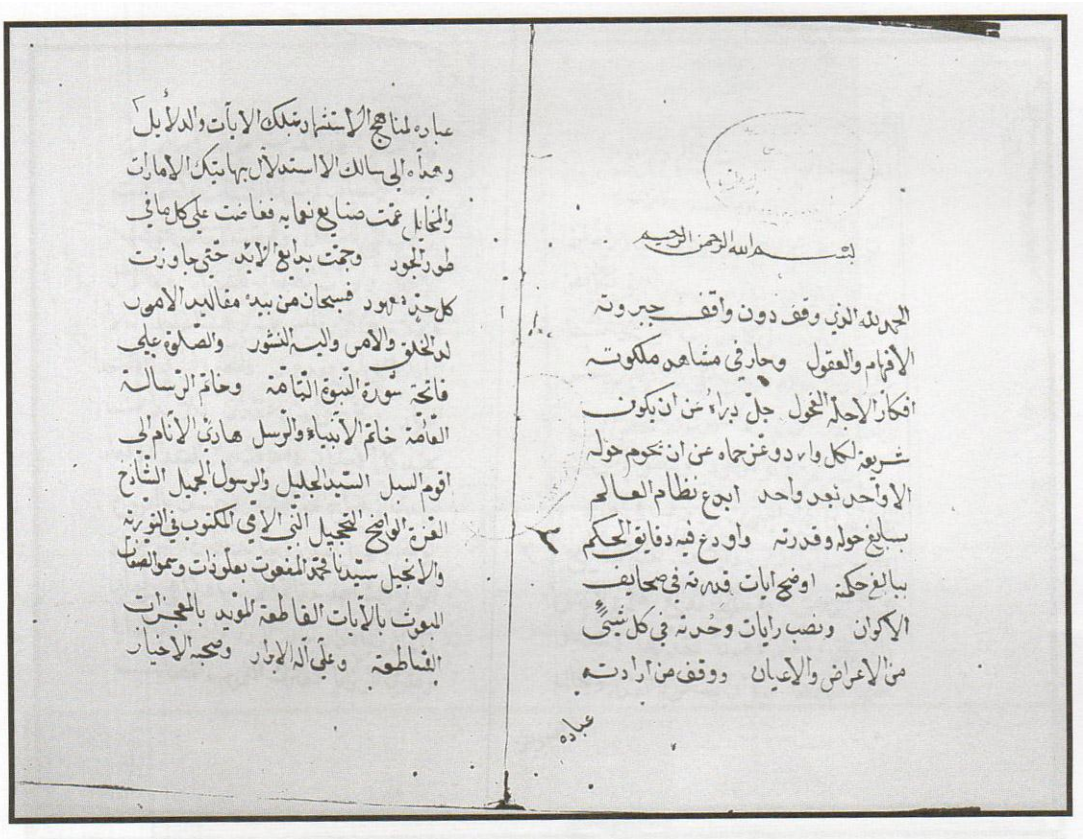

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وقف دون واقف جبروته
الأفهام والعقول وحار في مشاهد ملكوته
افكار الاجلة الفحول جل براءة عن ان يكون
شريك لكل واحد وعز جاه عن ان يحوم حوله
الا واحد نجد واحد ابدع نظام العالم
بسابغ حوله وقدرته واودع فيه دقايق الحكم
ببالغ حكمته اوضح ايات قدرته في صحايف
الاكوان ونصب رايات وحدته في كل شيء
من الاعراض والاعيان ووقف من ارادته

عباده

عباده لمناهج الاستدلال بتلك الآيات والدلائل
وهداه الى مسالك الاستدلال بهاتيك الامارات
والدلايل عمت صنايع نعمايه فعاضت على كل ما في
طور الوجود وجمت بدايع الايده حتى جاوزت
كل حد ومعهود فسبحان من بيده مقاليد الامور
لدى الخلق والامر واليه النشور والصلوة على
فاتحة سورة النبوة الختامة وخاتم الرسالة
العامة خاتم الانبياء والرسل هادي الانام الى
اقوم السبل السيد الجليل والرسول الجميل الشارح
الغر الواضح التجميل النبي الامي المكتوب في التوراة
والانجيل سيدنا محمد المنعوت بعلوذات وسمو الصفات
المبعوث بالآيات الفاطعة المؤيد بالمعجزات
الساطعة وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار

الصفحتان الأولى والأخيرة من حجة ثانية وقف خاصكي سلطان

(١) سجل المحكمة الشرعية المرقم (٨٧٤) والمؤرخ في ١٣٨٢م وأعيد تدوينه في عام ١٧٠٧م.

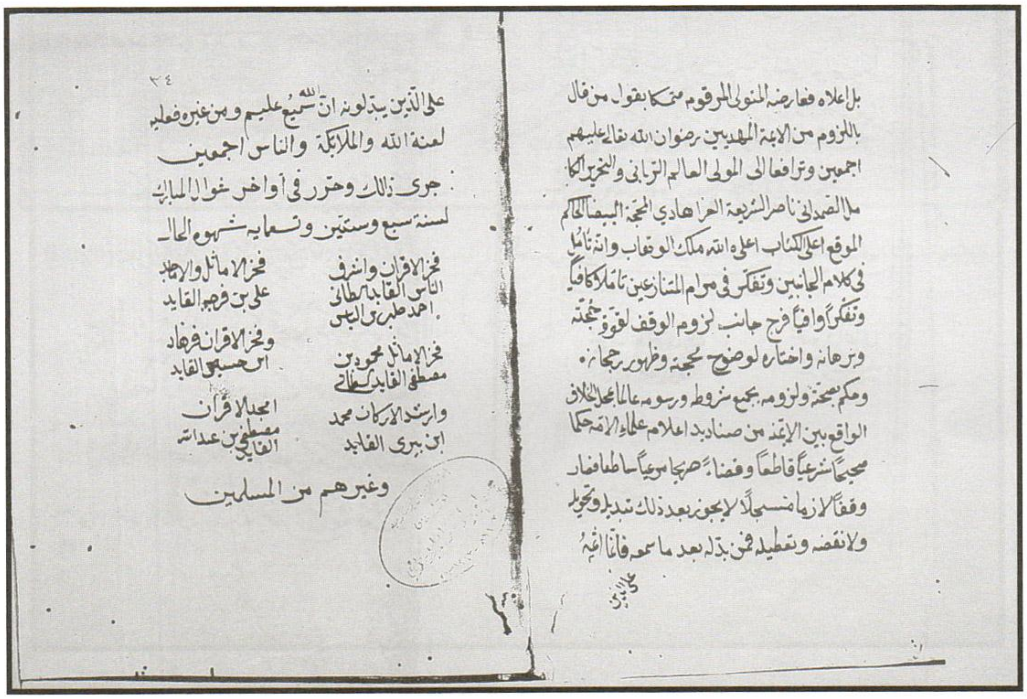

بالإعلاه فعارضه المتولي المرقوم متمسكا بقول من قال
بالزوم من الائمة المهديين رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين وترافعا الى المولى العالم الزاهد والنحرير الكامل
ملا القدوة ناصر الشريعة الغراء هادي المحجة البيضاء الحاكم
الموقع اعلى الكتاب اعلى الله ملك الوهاب وانه تأمل
في كلام الجانبين وتفكر في مرام المتنازعين تاملا كافيا
وتفكرا وافيا فرجح جانب لزوم الوقف لقوة حجته
وبرهانه واختاره لوضوح حجته وظهور برهانه.
وحكم بصحته ولزومه بجميع شروطه ورسومه عالما بما في الخلاف
الواقع بين الائمة من صنابيد اعلام علماء الامة حكما
صحيحا شرعيا قاطعا وقضاء صريحا مرعيا ساطعا فصار
وقفا لازما مسجلا لا يجوز بعد ذلك تبديل ولا تحويل
ولا نقض ولا تعطيل فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه

على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ومن غير وغلبه
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
جرى ذلك وحرر في أواخر شوال المبارك
لسنة سبع وستين وتسعماية شهور الحال

فخر الاقران واشرف
الناس القاضي بالمحاكم
احمد صلبي زاده

فخر الامائل والاماجد
علي بن فرج القايد

وفخر الاقران فرهاد
ابن حسين القايد

فخر الامائل محمود بن
مصطفى القايد كلاني

وارشد الاركان محمد
ابن بيري القايد

امجد الاقران
مصطفى بن عبد الله
القايدي

وغيرهم من المسلمين

الصفحتان الأولى والأخيرة من حجة ثانية وقف خاصكي سلطان[1]

(١) سجل المحكمة الشرعية المرقم (٢٨٨) والمؤرخ في ١٧٣٢م.

حجة وقف خاصكي سلطان مؤرخة في سنة ٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م[١]

(١) سجل المحكمة الشرعية المرقم (٣٧١) والمؤرخ في ١٨١٥م.

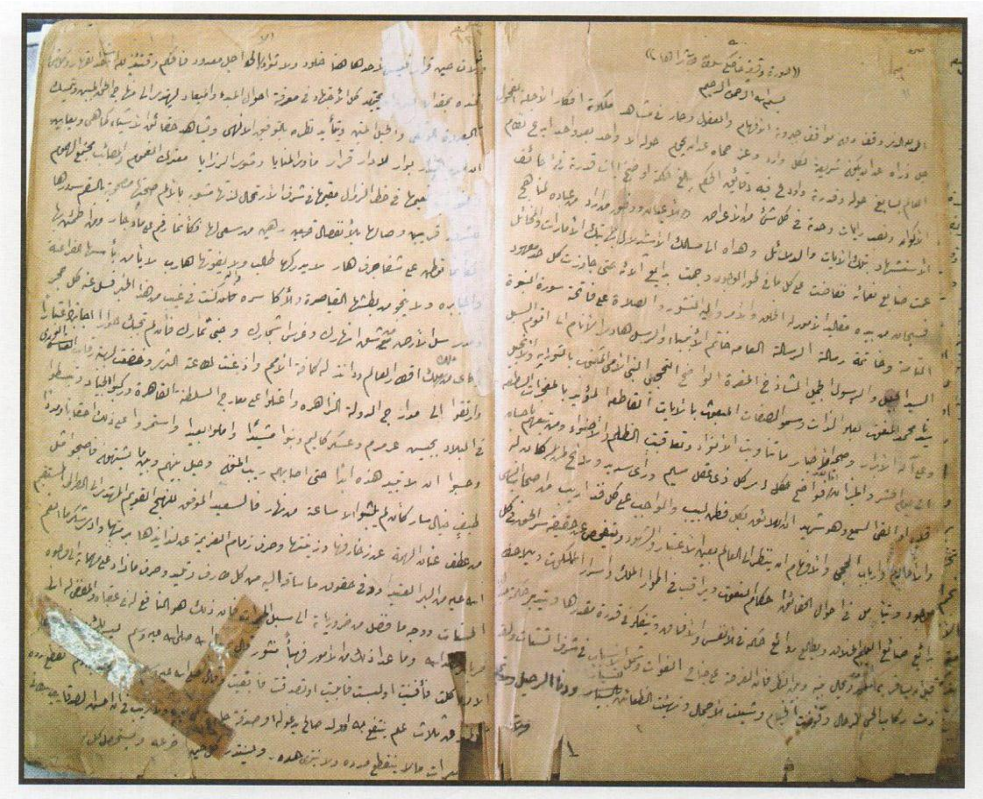

الصفحتان الأولى والثاني من حجة وقف خاصكي سلطان

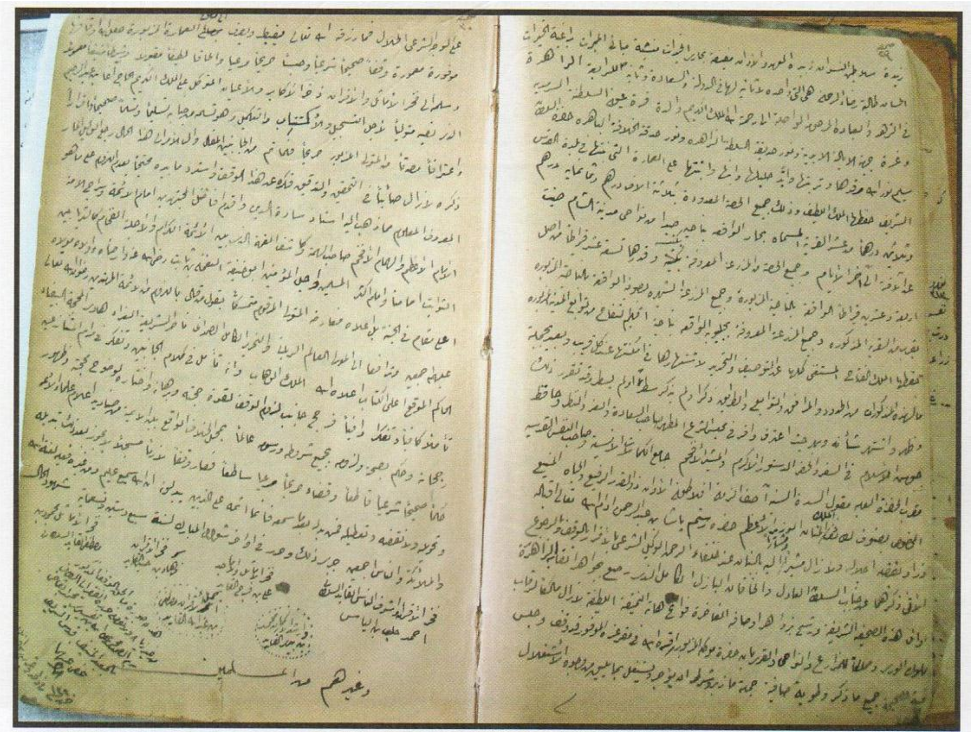

خاتمة الوقفية التابعة لحجة وقف خاصكي سلطان[1]

المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة

أ- وثائق أرشيف رئاسة الوزراء العثمانيةفي استانبول:

1- B.O.A A. MKT. MHM. Do.13. Gö.77. Ta. 1256(1840).
2- B.O.A A.MKT. Do.242. Gö.23. Ta 1268(1851).
3- B.O.A A.MKT. NZD. Do.24. Gö.54. Ta. 1267(1850).
4- B.O.A E.V.d. Do.85. Gö.15. Ta. 1297(1880).
5- B.O.A. A.AMD. Do.84. Gö28. Ta. 1274(1857).
6- B.O.A. A.MKT. MHM. Do.128. Gö.40. Ta 1274(1857).
7- B.O.A. BEO. Do.1787. Gö. 133308. Ta.1296(1879).

(١) سجل المحكمة الشرعية المرقم (٧٥٤) والمؤرخ في ١٨١٥م.

8- B.O.A. MKT. Do.15. Gö.96. Ta. 1256(1848).
9- B.O.A. MKT. Do.89. Gö.57. Ta.1263(1846).
10- B.O.A. MKT. DV. Do.29. Gö.28. Ta. 1266(1849).
11- B.O.A. MKT. NZD. Do.232. Gö55. Ta.1283(1866).
12- B.O.A. ŞD. Do.166. Gö.5. Ta. 1299(1877).

ب- سجلات المحكمة الشرعية:

١- الحجج الوقفية المرقمة في سجلات المحكمة الشرعية: سجل المحكمة المرقم ٢٢٢ والمؤرخ في ١٧٢٨م.

٢- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٣٩) والمؤرخ في ١٥٣٢م وأعيد تدوينه عام ١٧٥٦م.

٣- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٦٦) في ١٧٣٩م.

٤- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٧) والمؤرخ في ١٤٥٤م، وأعيد تدوينه عام ١٧٤١م.

٥- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم ٢٢٩ والمؤرخ في ١٣٢٠م.

٦- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم ٣٢٤ والمؤرخ في ١٧٣٩م.

٧- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٢٩) والمؤرخ في ١٧٢٩م.

٨- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٢٣٦) والمؤرخ في ١٧٣١م.

٩- سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم (٤٥) والمؤرخ في ١٤٨٢م وأعيد تدوينه عام ١٧٣٤م تحت الرقم ٣٢٦.

١٠-سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم ٢١٨ والمؤرخ في ١٧٥٢م.

١١-سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم ٣٢٥ والمؤرخ في ١٧٤٥م.

١٢-سجل المحكمة الشرعية للقدس المرقم ٩٢٦ والمؤرخ في ١٣٠١م.

١٣-سجلات المحاكم الشرعية للقدس المرقمة: (١٢) و(٢٣٢١) و(٢٦) و(١٦) و(٣٣) و(٩٧١) و(٣٣) و(١٨٤) تاريخ تدوينها عام ١٥٤٢م.

ثانياً : الكتب العربية

١- ابشرلي ، محمد، ومحمد داؤد التميمي "تحقيق وتقديم"، أوقاف أملاك المسلمين في فلسطين في ألوية غزة، القدس الشريف، صفد، نابلس، عجلون، حسب الدفتر المرقم (٥٢٢) من دفاتر التحرير العثمانية المدونة في القرن العاشر الهجري، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول، (استانبول: ١٩٨٢).

٢- ابن الاثير ، أبو الحسن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية في الموصل، تحقيق: عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، (القاهرة: ١٩٠٩م).

٣- ابن إياس، "نهاية المماليك ودخول العثمانيين إلى الشام" الرؤية المصرية، تقديم: خيري الذهبي، ج١،منشورات وزارة الثقافة السورية، (دمشق: ٢٠٠٨)،.

٤- ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد الكناني ، والمعروف اعتبار الناسك في ذكر الآثار والمناسك، وضع حواشيه وعلّق عليه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت: ٢٠٠٣).

٥- ابن خلكان ، شمس الدين ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ج٤،دار صادر، (بيروت: ١٩٦٨).

٦- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب،ج٩، دار صادر، (بيروت: ١٩٥٦)،.

٧- ابو ليل، أمين سعيد ، مخطوطات التصوف في فلسطين دراسة ببليوغرافية، مكتبة المنار، (الأردن: ١٩٨٨).

٨- الازدي ، محمد بن الحسين ابن دريد، جمهرة اللغة،ج٣، دار صادر، (بيروت: د.ت).

٩- الامين ، حسن ، صلاح الدين الأيوبي بين العباسيين والفاطميين والصليبيين، دار الجديد، (بيروت: ١٩٩٦).

١٠- البلاذري ، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر ، فتوح البلدان، راجعه وعلق عليه رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، (بيروت: ١٩٧٨).
١١- البياتي، عصام صلاح الدين علي، الوقف في ايالات العراق خلال العهد العثماني الاول، مركزالبحوث والدراسات الاسلامية ،(بغداد،٢٠١٢ بغداد،(بغداد،٢٠٠٤).
١٢- التازي ، عبد الهادي ، أوقاف المغاربة في القدس، (الرباط: ١٩٨١).
١٣- حلاق، حسان ، "دراسة وتحقيق وتقديم"، أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، (بيروت: ١٩٨٥).
١٤- الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محب الدين العمروي، ج٤،دار الفكر، (بيروت: ١٩٩٧)،.
١٥- رضا، حسن ، أحكام الأوقاف، مطبعة الفيض الأهلية، (بغداد: ١٩٣٨).
١٦- السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط، مطبعة السعادة، (القاهرة: ١٩٠٦).
١٧- صحيح البخاري، الأدب المفرد تحت الرقم ٣٨.
١٨- صحيح مسلم تحت الرقم ١٦٣١.
١٩- الصلابي ، علي محمد ، عصر الدولة الزنكية ونجاح المشروع الإسلامي، مكتبة الإيمان، (القاهرة: ٢٠٠٦).
٢٠- طقوش ، محمد سهيل ، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار بيروت، (بيروت: ١٩٩٥).
٢١- عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، العصر المملوكي في مصر والشام، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة: ١٩٩٤).
٢٢- عاشور ،سعيد عبد الفتاح ، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، الجامعة الأردنية، (عمان: ١٩٧٤).
٢٣- العاني ، محمد شفيق ، أحكام الأوقاف، (بغداد: ١٩٦٠).

٢٤- عباس ، إحسان ، تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك ١٢٥٠-١٥١٣م، مطبعة الجامعة الأردنية، (عمان: ١٩٩٨).

٢٥- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٦٩).

٢٦- العسلي ، كامل ، معاهد العلم في بيت المقدس، (عمان: ١٩٨١).

٢٧- غوشة ، محمد هاشم ، العمارة العثمانية في القدس، جامعة النجاح، (نابلس: ١٩٩٨).

٢٨- فتال ، هند ، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس بروس، (بيروت: ١٩٨٨).

٢٩- قسطنطين، خمار، أسماء الأماكن والمواقع والمعالم الطبيعية والبشرية والجغرافية المعروفة في فلسطين حتى العام ١٩٤٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: ١٩٨٠).

٣٠- الكتاني، عبد الحميد ، نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتيب الإدارية، ج١، دار الكتاب العربي، (بيروت: د.ت).

٣١-مجير الدين عبد الرحمن بن محمد الحنبلي، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج٢، مكتبة المحتسب، (عمان: ١٩٧٣)،.

٣٢-محاسنة ، محمد حسين ، وآخرون، تاريخ مدينة القدس، مكتبة الفلاح، (الكويت: ٢٠٠٣).

٣٣-مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول (IRCICA)، ترجمة وإعداد، فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواسط القرن العاشر للهجرة السادس عشر للميلاد،مج١، (استانبول: ٢٠١١).

٣٤-مصطفى ، شاكر ، فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي، ج٢،الموسوعة الفلسطينية، (بيروت: ١٩٩٠)،.

٣٥- المقريني، إبراهيم بن محمد ، الحياة العلمية في العهد الزنكي، دار النهضة، (بيروت: ٢٠٠٣).

٣٦- نجم ، رائف وآخرون، كنوز القدس، (بيروت: ١٩٨٤).

ثالثاً : الكتب المعربة "المترجمة إلى العربية"

١ - جب ، هاملتون أ. ر. ، صلاح الدين الأيوبي دراسات في التاريخ الإسلامي، تحرير: يسوف ايبش، بيان للنشر والتوزيع، (بيروت: ١٩٩٦).

٢ - شولش ، الكسندر ، تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢م دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة: كامل جميل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، (عمان: ١٩٨٨).

٣ - فاروقي، ثريا، واخرون،التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، ترجمة قاسم عبدة قاسم ،ج٢، دار المدار ،(بيروت ،٢٠٠٧).

٤ - لابيدوس ، ايرمارفين ، مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة: سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، (دمشق: ١٩٨٥).

٥ - ماركوس ، إبراهيم ، الشرق الأوسط عشية الحداثة، حلب في القرن الثامن عشر، ترجمة: هيثم حمام، (حلب: ٢٠٠٩).

رابعاً : الكتب الأجنبية

1- Orhan. M. Bayrak, Istanbul'da Gömülü Meşhur Adam-lar, Turhan Kitaevi, (Istanbul: 2002).

خامساً : الرسائل والأطاريح

أ - الرسائل:

١ - حشيش ، رياض صالح علي ، الحركة الصوفية في بلاد الشام خلال الحروب الصليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب الجامعة الإسلامية، (غزة: ٢٠٠٥).

٢- الخالدي، رغيد كمر مجيد، الوقف والخدمات العامة في العراق في العصر العباسي ١٣٢هـ-٦٥٦هـ\٧٤٩١م-١٢٥٨م،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب، جامعة بغداد، (بغداد،٢٠٠٤).

٣- علي، غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥هـ-١٣٣٣هـ\١٨٣٩م-١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الموصل – كلية الاداب، (الموصل،١٩٨٩).

ب- الأطاريح:

١- العلي بك ، منهل إسماعيل حسين ، تاريخ الخدمات الوقفية في الموصل ١٨٣٤-١٩١٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد: ٢٠٠٦).

سادساً : الدوريات (الصحف والمجلات)

١- حنا ، عبد الله ، تحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام ١٥١٦-١٩٣٩م، جامعة دمشق، كلية الآداب، (دمشق: ١٩٨٢).

٢- العارف ، عارف ، مع التاريخ، مياه القدس، مجلة الفجر، العدد (١٦-١٨)، (عمّان: ١٩٦٠).

٣- العسلي ، كامل ، من التراث الإسلامي في بيت المقدس، المدرسة الأشرفية، مجلة أمانة القدس، العدد (٢٥)، (عمان: ١٩٨٧).

٤- العسلي ، كامل ا، تكية خاصكي سلطان، مجلة القدس الشريف، العدد (٢٢)، (القدس: ١٩٨٧).

٥- مراد ، خليل علي ، دفاتر الطابو مصدر لتاريخ البصرة الاقتصادي في مطلع العهد العثماني مع إشارة خاصة لملكية الأراضي، مجلة المؤرخ العربي، (العدد ٣٩)، (المغرب: ١٩٨٩).

سابعاً : المعاجم

١ – الهلالي ، عبد الرزاق ، معجم العراق، (بغداد: ١٩٥٣)، ج١.

ثامناً : القواميس

١ - خوري، أمين، ناشراً وطابعاً، رفيق العثماني قاموس يحتوي على نيف واثنتي عشرة ألف كلمة تركية وفارسية مترجمة إلى اللغة العربية، مطبعة كلية الآداب، (بيروت، ١٨٩٤م).

Abstract

Sufism has spreaded in different parts of the Arab countries especially in Al-Quds during the domination of the Ottoman empire. The ottoman documents show that the Ottoman Empire took care of Sufis and provided them with different services and assistance financially and materially . The Sufism has flourished during the eras of the Ayyoubid and Mamluk. Many properties have endowed to serve Sufism ways and its poor followers and who are in need. Those endowments have been different in type and in number. Some endowments were farms, houses, mills, shops which have been endowed by many of statesmen and sultans. Those properties were used to charity purposes and to build and maintain "corners" and to secure their needs.

The endowment certificates in the registers of the legal courts especially in Al-Quds much information about those endowments. They also proved the right of Muslims in Al-Quds. They also manifested the main role of the sufi endowments in helping poor people. The endowed properties have accumulated and contributed in the continuation of sufi endowments for long periods.

This study is divided into two sections: the first tackled the word "waqf" "endowment" linguistically and idiomatically, it also tackles Al-Waqf in Islam and during the Ottoman era. The second section tackles the most important endowment institutions of the Sufis in Al-Quds.